Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وابحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

التّلوينات الدّلالية للصيّغ الصّرفية في التراث الأصولي

Semantic Variations of Inflectional Forms in Fundamentalist Heritage

فاطمة برماتي 1، إدريس بن خويا 2 (1 BERMATI Fatma, 2 BENKHOIA Idriss)

1 محاضر "أ"، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي،

مخبر المخطوطات الجزائرية في إفريقيا.

1 Associate Professor, University Ahmed Draia of Adrar, Faculty of Letters and Languages, Department of Language and Arabic Literature, Laboratory of Algerian Manuscripts in Africa.

f.bermati@univ-adrar.edu.dz

2 أستاذ، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي،

مخبر المخطوطات الجزائرية في إفريقيا.

2Professor, University Ahmed Draia of Adrar, Faculty of Letters and Languages, Department of Language and Arabic Literature, Laboratory of Algerian Manuscripts in Africa.

benkhoia.idriss@univ-adrar.edu.dz

المؤلف المرسل: فاطمة برماتي BERMATI Fatma الإيميل: f.bermati@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022-11-03 تاريخ القبول : 2023-03-09

ملخص:

إن الاهتمام بالصرف لم يكن من طرف علماء الصرف فحسب، وإنما نجد له اهتماما بالغا من طرف علماء أصول الفقه تنظيراً وتطبيقاً، وإنّ المطّلع على جهودهم الصرفية يجدها متناولة في مؤلفاتهم المعرفية المختلفة؛ كوقوفهم عند حقيقة الصرف، والأوزان الصرفية ودلالاتها المتعددة، ثم أوزان المصادر من حيث أهميتها وأنواعها، وهو ماحاولنا إثبات حقيقته للقارئ لأجل تبيين اهتمامات الأصوليين بالدرس الصرفي، وبالأخص عند العالم الأصولي الحنبلي اللغوي الفقيه والأديب ابن قيم الجوزية.

الكلمات المفتاحية: الصرف- المصادر- اللغة- ابن القيم

Abstract:

The interest in morphology was not only on the part of morphological scholars, but we also find great interest on the part of scholars of *Usul al-fiq'h (*Jurisprudence) in theory and practice. If we take a look on their morphological efforts, we find it clear in their cognitive works, such as dealing with the reality of morphology, the morphological measures and their various significances with regard their importance and types. This is the element we attempt to prove its reality to the reader in order to clarify the interest of the Islamic jurisprudents in the morphological study, particularly at the Hanbali jurisprudent, linguist and literary man: Ibn Al-Qayyim Al-Juziya.

Keywords: Morphology – Jurisprudence – Linguist – Ibn al-Qayyim

مقدمة:

يعد علم الصرف من العلوم التي تساعد في فهم مدلول اللفظة المفردة؛ سواء أكانت مجردة أم مزيدة، نظرا لما تعتري اللفظة من تغيّرات تطرأ عليها من حين إلى حين.

والمستوى الصرفي حسب اللغويين يأتي في المرتبة الثانية بعد الصوت، وقبل المستوى النحوي؛ إذ الموقع اقتضاه المنهج اللغوي عند العلماء، وبحوثهم الموسّعة المتعلقة بالنص ودلالاته المتعددة، الذي هو المركّب من صوت وصيغ وكلمات تشكّل نسقاً سياقياً يستدعي بالضرورة الوقوف على أصغر مكوّناته ووحداته، وصولاً إلى تراكيبه وجمله، مروراً بصيّغه وأبنيته فقط من أجل إبراز السّمات الدلالية لكل جانب من جوانبه.

ولأهمية الجانب الصرفي أصر العلماء على ضرورة البدء به قبل النحو، وتعلمه قبل تعلّم علم النحو؛ لأنه يبحث في الجزئيات والدقائق الخفية، والقضايا الصغرى التي إنْ لم نقف عندها وقفة دلالية لمعرفة خباياها، لَمَا استطعنا التقدم ولو لخطوة واحدة في الجانب النحوي، دون نسيان أن لغويي العرب مزجوا بين الصرف والنحو في دراساتهم اللغوية لتداخل العلمين، معتبرين في ذلك أن التغيّر الذي يصيب أبنية الكلمة المفردة مرتبطاً بالتغيّر الذي يصيبها أثناء التركيب[1]، وهو ما صرّح به ابن جني قائلاً: « فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة»[2]، ثم إننا نجده يؤكد على ضرورة تعلّم الصرف قبل النحو قائلاً: «وإذا كان كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذلك الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة»[3].

[1] - ينظر الكراعين، أحمد نعيم ، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص97،

[2] - ابن جني، أبو الفتح، المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، 4/1،.

[3] - المصدر والصفحة نفسهما.

وبالتالي يتوجب علينا قبل الحديث عن مكامن هذا البحث -عند ابن القيم- والقضايا المتعلقة به أن نبدأ بتحديد مفهومه اللغوي والاصطلاحي.

أولاً-مفهوم الصرف:

الصرف من حيث المفهوم اللغوي التحويل والتغيير والتقليب والانتقال؛ حيث يرى ابن منظور أنَّ الصَّرْفَ هو رَدُّ الشيء عن وجهه، صَرَفَه يَصْرِفُه صَرْفاً فانْصَرَفَ. وصارَفَ نفْسَه عن الشيء: صَرَفَها عنه. وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ انْصَرَفُواْ ﴾[4]؛ أي رَجَعوا عن المكان الذي استمعُوا فيه، وقيل: انْصَرَفُوا عن العمل بشيء مما سمعوا. وقوله –أيضا-: ﴿ صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم﴾[5]؛ أي أَضلَّهُم الله مُجازاةً على فعلهم؛ و صَرَفْتُ الرجل عني فانْصَرَفَ. وقوله –أيضا-: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ ﴾[6]؛ أي أَجْعَلُ جَزاءهم الإِضْلالَ عن هداية آياتي. وقوله: ﴿ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفاً وَلَا نَصْراً ﴾[7]؛ أي ما يستطيعون أَن يَصْرِفُوا عن أَنفسهم العَذابَ ولا أَن يَنْصُروا أَنفسَهم. ومنه قوله: ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَآءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[8]؛ أي صَرْفها من جهة إِلى جهة، أو جعلها جَنُوباً وشمالاً. والصَّرْفُ: أَن تَصْرِفَ إِنساناً عن وجْهٍ يريده إِلى مَصْرِفٍ غير ذلك. و صَرَّفَ الشيءَ: أَعْمله في غير وجه كأَنه يَصْرِفُه عن وجه إِلى وجه، و تَصَرَّفَ هو. وتَصارِيفُ الأُمورِ: تَخالِيفُها.[9]

وأما من حيث المفهوم الاصطلاحي فيقول ابن الحاجب (ت646ه) بأنه: «علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»[10]؛ إذ هو الحقل اللغوي الذي يهتم بالبحث عن بنية الكلمة العربية وصيغتها، وبيان حروفها من أصالة أو زيادة، أو صحة، أو حذف، إلى غير ذلك[11].

إن هذا المفهوم لعلم الصرف نجده يقترب إلى حد كبير من مفهوم المورفولوجيا Morphology عند علماء اللغة؛ من حيث ما يطرأ على الكلمة من الزيادات والتحولات التي تغير دلالتها أو وظيفتها نتيجة لدخول عناصر لغوية معينة، وأن المصطلح الأساسي في المورفولوجيا الذي يتصل بصيغة الكلمة ووظيفتها كما في الصرف العربي هو المورفيم Morpheme الذي عرّفه بلومفيلد بأنه «صيغة لغوية لا تحمل أي تشابه جزئي في التتابع الصوتي والمحتوى الدلالي مع أية صيغة أخرى»[12]، أو هو « أصغر وحدة ذات معنى»[13].

وهناك من اعتبر المورفيم العلاقة التي تقوم بين المعاني التي تتضمنها الجملة؛ أي أن المورفيم يشير بدوره إلى الدلالة على الفصائل والنسب التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض[14]؛ وذلك في مثل النوع والعدد والشخص وغير ذلك.

ولكن هناك مفهومات عديدة لمصطلح المورفيم نجدها تختلف باختلاف المدارس اللغوية الحديثة، إلاّ أنها تتفق جميعاً في النظر إلى هذا المصطلح على أساس أنه أصغر وحدة لغوية في بنية الكلمة، لها سمات ووظائف صوتية، وصرفية، ونحوية ودلالية[15]، وهذا ما نلاحظه من خلال بحوثهم المستفيضة في تحديدهم لمفهوم الكلمة، ومحاولتهم الدؤوبة والمستمرة من أجل وضع مفهوم جامع لها.

وأما عن أقسام المورفيم؛ فنجده ينقسم إلى قسمين: الأول وهو المورفيم الحر Free Morpheme؛ أي الذي يمكن استعماله بحرية كوحدة مستقلة في مثل: رجل، قام، كبير، تحت. وأما الثاني فهو المورفيم المقيد Morpheme Bund أو المتصل؛ أي الذي لا يمكن استخدامه منفرداً، بل يجب أن يكون متصلاً بمورفيم آخر في مثل: إضافة السوابق واللواحق؛ كالألف والنون للدلالة على التثنية، والواو والنون للدلالة على جمع المذكر السالم[16]، وهو ما أشار إليه فندريس بدالة الماهية Semanteme ودال النسبة Morpheme[17]؛ فالأول يقابل ما يسمى بالمورفيم الحر، بينما الثاني فهو ما يسمى بالمورفيم المقيد أو المتصل.

---

[4] - سورة التوبة، الآية 127.

[5] - السورة والآية نفسهما.

[6] - سورة الأعراف، الآية 146.

[7] - سورة الفرقان، الآية 19.

[8] - سورة البقرة، الآية 164.

[9]- ينظر بن منظور، جمال الدين، لسان العرب، مادة (صرف)، 189/9.

[10] - ابن الحاجب، متن الشافية، 9/1.

[11] - ينظر عبد الغني، أيمن أمين، الصرف الكافي، ص17.

[12] - L.Bloofield, Language, p179.

[13] - ماريوباري، أسس علم اللغة، ص53.

[14] - ينظر فندريس، اللغة، ص106.

[15]- ينظر خليل، حلمي، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص87-88، وخليل، حلمي، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص51، ومدكور، عاطف، علم اللغة بين القديم والحديث، ص150.

[16] - ينظر أسس علم اللغة، ص53-54، والكلمة، ص53، ومقدمة لدراسة علم اللغة الحديث، ص90.

[17] - ينظر اللغة، ص105.

ومن خلال ذلك نجد أن علماء العرب القدامى أفاضوا الحديث في البحث عن القضايا الصرفية بأنواعها المتعددة، وأشكالها المتفرعة بُغية الكشف عن المعاني؛ لأنهم لم يقفوا مع الصيغ الصرفية موقف التنظير والتقسيم، وإنما حاولوا جاهدين الكشف عن المعاني الناتجة عن كل صيغة لغوية جديدة؛ باعتبار أن الصيغة الصرفية ربما قد لا تكون بمفردها كافية للدلالة على المورفيم حسب رأي تمام حسان؛ نتيجة لوجود اللبس فيها؛ فهي إذاً في حاجة ماسة إلى الانتقال من جانب التنظير والتقسيم إلى جانب التطبيق والتوظيف ليوضح ما فيها من غموض[18]، وهو ما عمد إليه العلماء القدامى ومنهم ابن القيم؛ الذي أعطى أهمية كبرى لإبراز السمات الدلالية التي تتميز بها كل صيغة عن باقي الصيغ الصرفية الأخرى. وهو ما يتوجب علينا بدايةً الوقوف عند هذا الإسهام العلمي الصرفي الدلالي لابن القيم من خلال جانب مهم، وهو ما يسمى بالصيغ الصرفية والقيمة الدلالية للمورفيمات.

ثانياً-الصيغ الصرفية ودلالاتها:

يرجع اختلاف الصيغة الصرفية عن الميزان الصرفي باعتبار أن هذا الأخير هو المعيار اللفظي الذي يُعرف به عدد حروف الكلمة وترتيبها، وما فيها من أصول وزوائد، وحركات وسكنات. بينما الصيغة الصرفية هي القالب الذي يصب فيه الصرفيون المادة اللغوية ليدلوا بها على معاني معيّنة ومحدّدة، لما يدور بخلدهم، وما تتفق عنه أذهانهم وأفكارهم[19]؛ وهذا الجانب هو محل الدراسة بالنظر إلى قيمته الدّلالية؛ باعتبار أن ابن القيم له بصمة في هذه القراءة الصرفية الدلالية لصيغ متعددة، نستشفها من خلال جولتنا الصرفية القصيرة المتواضعة في رحاب آيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة استشهد بها ابن القيم من أجل تبرير إسهاماته وتخريجاته الرائدة، تُضاهي ما قدّمه الصرفيون في هذا الجانب، بل تتعدى ما قدّموه - إنْ صح القول-؛ لأنه يُضفي عليها لمسات بيانية، وصبغات دلالية ترتقي بتحليل الخطاب إلى مقصديته الواجب تحقيقها، ولا يتأتى ذلك إلاّ بمعرفتنا الدقيقة بدلالة الصيغة الواحدة؛ سواء أكانت مجرّدة أم مزيدة. ومن بين نماذج الصيغ الصرفية والدلالات الناتجة عنها في استشهادات وتخريجات ابن القيم نجد حديثه عن دلالة أوزان الأفعال، وكذا دلالة أوزان المصادر وَفق الآتي:

2-1- دلالة أوزان الأفعال: ومنها؛

أ- الفعل الثلاثي المجرد:

- **فعَل:**

إنّ هذه الصيغة هي أكثر الأبنية استعمالا في الكلام إذا ما جردناها من الزوائد والتغيرات التي تعتريها من حين إلى حين، ويأتي منها المتعدي واللازم؛ فمن حيث التعدية كـ ضَرَبَ وقَتَلَ، ومن حيث اللزوم كـ جَلَسَ وقَعَدَ[20]، وهو ما أشار إليه سيبويه قائلاً: «وإنما كان فَعَلَ كذلك لأنه أكثر في الكلام، فصار فيه ضربان، ألا ترى أن فَعَلَ فيما تعدى أكثر من فَعِلَ، وهي فيما لا يتعدَّى أكثر»[21]. وهو ما درسه ابن القيم حين تحديده للفظة (بَطَل) في قوله: « وفي تسميته قولان: أحدهما لأنه يبطل فعل الأقران فتبطل عند شجاعة الشجعان، فيكون بَطَل بمعنى مفعول في المعنى؛ لأن هذا الفعل غير متعد. الثاني: أنه بمعنى فاعل لفظاً ومعنى؛ لأنه الذي يبطل شجاعة غيره فيجعلها بمنزلة العدم، فهو بطل بمعنى مُبطل، ويجوز أن يكون بطل بمعنى مُبطَل، بوزن مُكرَم، وهو الذي قد بطله غيره، فلشجاعته تحاماه الناس، فبطلوا فعله باستسلامهم له وترك محاربتهم إيّاه»[22]. وهي محاولة منه في إبراز الدور الذي لعبه هذا المورفيم الحر الذي جاء وَفْق هذه الصيغة.

- **فعِل:**

وهو كثير الاستعمال، وقد يأتي من اللازم والمتعدي على السواء في مثل: حذِر، مرِض، شرِب[23]، وهو ما أجاد به ابن القيم حينما عبّر عن هذه الصيغة بدلالتها على الطبائع والغرائز؛ وذلك أثناء تفرقته بين المدح والحمد، مبرزاً أن استعمال المورفيم "حمِد" أبلغ من استعمال المورفيم "مدح"؛ فاللفظ الأول إخبار عن محاسن المحمود مع حبِّه وإجلاله وتعظيمه، وأما اللفظ الثاني؛ أي المدح فهو الإخبار عن محاسن الغير بخبر مجرد من حب وإرادة[24].

---

[18] - ينظر حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص208.

[19] - ينظر هنداوي، أحمد يوسف، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم- دراسة نظرية تطبيقية- التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، ص26-27، والصرف الكافي، ص19.

[20] - ينظر مطهري، صفية، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، ص44.

[21] - سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، 104/4.

[22] - الجوزية، ابن القيم، الفروسية، ص503.

[23] - ينظر قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص86، والدلالة الإيحائية، ص48.

[24] - ينظر الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، 77/2.

ولذلك يؤكد ابن القيم على سر مجيء المورفيم "حمِد" بكسر العين بقوله: « ولهذا السر والله أعلم جاء فعله على بناء الطبائع والغرائز، فقيل "حمِد" لتضمنه الحب الذي هو بالطبائع والسجايا أولى وأحق من فهِم وحذِر وسقِم ونحوه، بخلاف الإخبار المجرد عن ذلك وهو "المدح"، فإنه جاء على وزن فعل، فقالوا مدحه لتجرد معناه من معاني الغرائز والطبائع، فتأمل هذه النكتة البديعة»[25]. فهذه إجابة مستفيضة أجابها ابن القيم عن السر في استعمال لفظة (حمِد) بدلاً من (مدح)، مؤكداً خصوصية دلالة هذه الصيغة؛ أي فعِل على الطبائع والغرائز.

إن ابن القيم وفي موضع آخر يؤكد على مجيء التعدي –أيضا- من هذه الصيغة، مبرزاً المناسبة بين اللفظ والمعنى أثناء حدوث تغير للحركات في قوله: « وأما المتعدي فمنه ما يحصل للفاعل منه صفة في نفسه، ولا يكون اعتماده في الثاني على المفعول، فيجوز نقله مثل: طعِم زيد الخبز وأطعمته...ولذلك جاءت أو أكثرها على فعِل -بكسر العين- مشابهة لباب فزِع وحذِر وحزِن ومرِض إلى غير ذلك مما له أثر في باطن الفاعل وغموض معنى، ولذلك كانت حركة العين كسرة؛ لأن الكسرة خفض للصوت وإخفاء له، فشاكل اللفظ المعنى. ومن هذا لبِس الثوب وألبسته إيّاه؛ لأن الفعل وإن كان متعدياً فحاصل معناه في نفس الفاعل»[26]، وهو رأي يؤكد من خلاله على مجيء التعدي من هذه الصيغة، وأن مجيء الألفاظ بهذه الصيغة هو مناسبة لمعناها، وهذا ما عرفناه مِن قبل أن ابن القيم وكعادته يُصر على عقد المناسبة بين الألفاظ والمعاني، أو أن الألفاظ تحذو حذو المعاني.

- **فعُل:**

وهو أقل الأبنية استعمالاً، وهو لا يكون إلاّ لازماً، ويرد فيما يدل على الطبائع والغرائز؛ لأنه يدل على صفات طُبع عليها الإنسان وأصبحت مخلوقة معه، واكتسبها من خلال الوسط الذي يعيش فيه[27].

وإنْ كانت تدل هذه الصيغة على الطبائع والغرائز والخصال، فها هو ابن القيم يؤكد على هذه الخصوصية الدلالية لهذه الصيغة وما أفردته حين حديثه عن لفظ (حَلُمَ) باعتباره مورفيماً حراً غير مقيد قائلاً: « إنه يدل على إثبات الصفة فوافق شَرُفَ وكَرُمَ في الضم...فقالوا: حلُم؛ لأنه من بناء الخصال والطبائع...ومن هذا الباب كَبُرَ وصَغُرَ موافق لما قبله في الفعل»[28]، ونراه يقول في دلالة هذا البناء: « وهذا البناء من أبنية الغرائز والسجايا اللازمة؛ كـ"كبر، وصغر، وحسن، ولطف"، ونحو ذلك»[29]؛ وهو تأكيد منه على أن ما جاء على صيغة فعُل كـ شرُف وكرُم وحلُم وصغُر وكبُر فهو يجري مجرى الطبائع والخصال.

ب- الثلاثي المزيد فيه حرف واحد:

إنّ ابن القيم يولي أهمية كبرى للمورفيمات المقيدة، وأن أي زيادة منها في الفعل إلاّ ونتج عنه زيادة في المعنى، حيث يوضّح قائلاً: « إن الزوائد في الأفعال والأسماء موازنة للمعاني الزائدة على معنى الكلمة. فإن كان المعنى الزائد مترتباً قبل المعنى الأصلي كانت الحروف الزائدة قبل الحروف الأصلية كالنون في الفعل، وكحروف المضارعة في بابها، وإن كان المعنى الزائد في الكلمة آخراً، كان الحرف الزائد على الحروف الأصلية آخراً كعلامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع »[30]، وهي إشارة منه أن حروف الزيادة في أول الفعل يمكنها أن تكون في حروف المضارعة "أنيت". ومن بين الصيغ في هذا الجانب نجد:

- **أفْعَل:**

إن هذه الصيغة تأتي لأغراض ودلالات عديدة؛ أشهرها التعدية، بالإضافة إلى دلالتها على الصيرورة والتمكين، السلب والإزالة والمطاوعة[31]، فالفعل (بَصَرَ) لازم لا يتعدى إلى المفعول به، ولكن لما دخلت عليه الهمزة وانتقل إلى صيغته الجديدة أصبح متعدياً، حيث يلاحظ ابن القيم في كثير من الصيغ الصرفية فروقات دلالية راجعة بسبب زيادة مورفيم في أول الصيغة وعلى الجذر الأصلي، وذلك في تحديده لـ"أصبر": « وأما أبصره فله معنيان: أحدهما جعله باصراً بالشيء؛ أي ذا بصر به...والثاني بمعنى رآه كقولك: أبصرت زيداً»[32]، وبالتالي أدت دخول الهمزة إلى تعدي الفعل "بصر"، وهو ما نتج عنه نصب مفعول به، وهنا تكمن دلالة صيغة "أفعل" على التعدية من وجهة نظر ابن القيم نفسه.

[25] - المصدر والصفحة نفسهما.

[26] - المصدر نفسه، 46/2.

[27] - ينظر قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص86.

[28] - الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، 45/2.

[29] - الجوزية، ابن قيم، جلاء الأفهام، ص131.

[30] - بدائع الفوائد، 45/2.

[31] - عبد العظيم الكوفي، نجاة، أبنية الأفعال-دراسة لغوية قرآنية، ص31.

[32] - الجوزية، ابن قيم، مفتاح دار السعادة، 94/1.

ج- الثلاثي المزيد فيه حرفان:

- **افتعل:**

وله معان كثيرة، منها: المطاوعة نحو: جمعته فاجتمع. والمشاركة نحو: اقتتل زيد وعمرو. والمبالغة نحو: اقتلع. والاتخاذ نحو: اذّبح؛ أي اتّخذ ذبيحة، واكتال؛ أي اتخذ كيلاً[33].

ونجد من أنواع هذا الوزن عند ابن القيم "الاتخاذ"؛ فهو يقف عنده ليبيّن دلالته من النص القرآني في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾[34] على الاتخاذ، وذلك من خلاله استفادته بما جاء به السهيلي في هذا المجال وبتصريح منه، حيث يقول: « دخلت التاء في "اكتالوا"؛ لأن "افتعل" في هذا الباب كله للأخذ؛ لأنها زيادة على الحروف الأصلية تؤذن بمعنى زائد على معنى الكلمة؛ لأن الآخذ للشيء كالمبتاع والمكتال والمشتري ونحو ذلك يدخل فعله من التناول والاجترار إلى نفسه والاحتمال إلى رحله ما لا يدخل فعل المعطي والبائع...على ما قاله السهيلي»[35]، وبالتالي فإن هذا النص جاء ليكشف لنا عن دلالة مجيء المورفيم المقيد "التاء" في اكتالوا، وأن الدور الذي أداه هذا الفعل الذي جاء على وزن افتعل هو الاتّخاذ.

- **تفاعل:**

وتأتي هذه الصيغة لمعان عديدة، منها: الدلالة على المشاركة بين اثنين فأكثر في مثل: تقاتل زيد وعمرو. أو للدّلالة على حصول الشيء تدريجياً في مثل: تزايد المطر. أو للدّلالة على مطاوعة فاعل في مثل: باعدته فتباعد. أو للدلالة على التظاهر بالفعل دون حقيقته في مثل: تناوم، وتكاسل، وتجاهل[36]. وهو ما عرّفه ابن الحاجب (ت686ه) قائلاً: « وتفاعل لمشاركة أمرين فصاعداً...وليدل على أن الفاعل أظهر أن أصله حاصل له، وهو مُنتف عنه، نحو: تجاهلت وتعاميت»[37]. وهو ما عبّر عنه سيبويه من حيث دلالة الصيغة على التظاهر في أن تفاعل يجيء « ليُريك أنه في حالٍ ليس فيها. من ذلك تغافلتُ، وتعاميتُ، وتعابيتُ، وتعاشيتُ، وتعارجتُ وتجاهلتُ»[38].

ومن خلال ما سبق، نجد أن ابن القيم قد تحدث عن هذه الصيغة من حيث دلالتها على التظاهر والمشاركة في بدائع الفوائد، معتبراً أنها قد تأتي متعدية، بل ربما هو رد على الجوهري ومن سار على نهجه، حينما جاء بقول للجوهري (ت393ه) في جلاء الأفهام: « إلاّ أن فاعل يتعدّى وتفاعل لا يتعدّى»[39]، فيجيب ابن القيم في موضع آخر بقوله: « وأما "تفاعل" فقد توجد متعدية...وإنما هو فعل دخلته التاء زيادة على فاعل المتعدي فصار حكمه إن كان متعديا إلى مفعولين قبل دخول التاء أن يتعدى بعد دخول التاء إلى مفعول، نحو: نازعت زيدا الحديث، ثم تقول وتنازعنا الحديث. وإن كان متعديا إلى مفعول لم يتعد بعد دخول التاء إلى شيء نحو خاصمت زيدا وتخاصمنا»[40]؛ وهي إجابة منه واضحة المعالم حول كيفية تعدي هذا الفعل؛ فإذا كان متعديا إلى مفعول واحد أصبح لازماً، وإنْ كان متعدياً إلى مفعولين أصبح متعدياً إلى واحد.

ثم يضيف ابن القيم عن دلالة زيادة المورفيمات المقيدة في الأفعال كسوابق؛ أثناء حديثه عن "تبارك وتعالى" اللذين هما على صيغة تفاعل قائلاً: « وإنما تبارك تفاعل من البركة، وهذا الثناء في حقه تعالى إنما هو لوصف رجع إليه، كتعالى؛ فإنه تفاعل من العلو، ولهذا يقرن بين هذين اللفظين، فيقال: تبارك وتعالى، وفي دعاء القنوت: ﴿تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ ﴾[41]؛ وهو سبحانه أحقّ بذلك وأولى من كلّ

---

[33] - ينظر الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ص38، وقباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص118-119، والفاخري، سالم، الدلالة الصوتية، ص215.

[34] - سورة المطففين، الآية 02.

[35] - الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، 61/2، وينظر السهيلي، نتائج الفكر، ص272.

[36] - ينظر الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ص31-32، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 264/4، والراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ص39، ومطهري، صفية، الدلالة الإيحائية، ص83-85.

[37] - الاستربادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، 99/1.

[38] - سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، 69/4.

[39] - الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (برك)، 261/5، والجوزية، ابن قيم، جلاء الأفهام، ص125.

[40] - الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، 45/2.

[41] - أصل الحديث: أنبأ أبو علي الروذباري أنبأ أبو بكر محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا قتيبة بن سعيد وأحمد بن الجواس الحنفي قالا ثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن يزيد بن أبي مريم عن أبي الحوراء قال، قال الحسن بن علي ﷺ: ثم علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر قال بن جواس في قنوت الوتر: ﴿ اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت

أحد...وهذا ثناء يشعر بالعظمة، والرفعة، والسعة، كما يقال: تعاظم، وتعالى، ونحوه»[42].

ولكنا نجد ابن القيم بعد إتيانه بأمثلة من أجل صيغة تفاعل بـ "تبارك وتعالى" لا يقف عند هذا الحد فقط، بل نراه يمثّل - أيضاً- لهذه الصيغة من حيث دلالتها - كما أشرنا من قبل - على التظاهر بتصريح منه، وعلى المشاركة دون تصريح؛ حيث يقول في هذا الشأن: « تفاعل نحو: تقاتل وتخاصم، وتمارض وتغافل وتناوم؛ لأنه إظهار للأمر ونشر له»[43]، وهو تأكيد منه على أن هذه الأفعال جاءت على صيغة تفاعل، ولكنها في هذا الموضع خُصّصت دلالتها على التظاهر في الأفعال الثلاثة الأخيرة، وعلى المشاركة في الفعلين الأوليين.

د- الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف:

- **استفعل:**

ويأتي بناء "استفعل" للدلالة على الطلب والتحول، المطاوعة والمبالغة والاتخاذ والمصادفة[44]، وأن السر في زيادة هذه الأحرف الثلاثة هو أن "فِعل" الإجابة المجرد من الزوائد يأتي متأخراً عن الطلب، حيث يوضح ابن جني قائلاً: « فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول: الفاء، والعين، واللام. فهذا من اللفظ وَفْق المعنى الموجود هناك، وذلك أن الطلب للفعل والتماسَه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدّمه، ثم وقعت الإجابة عليه، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبّب لوقوعه»[45].

وفي هذا الإطار نجد أنّ ابن القيم قد بحث في الدلالة الناتجة عن زيادة المورفيمات المقيدة أو المتصلة في الفعل؛ والمتمثلة في"الألف، والسين، والتاء"؛ مبرزاً أن سبب دخول هذه المورفيمات نتج عنه دلالات عديدة، أهمها الطلب؛ وذلك حينما بسط الحديث في مثل لفظتي (استكان) و(استطاع)؛ فأما لفظة (استكان) فجعلها من الخضوع والإنابة، وهي في الأصل على صيغة استفعل من الكون، لا على صيغة افتعل -على حسب رأيه، وذلك من خلال استشهاده بقوله تعالى: ﴿ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا اسْتَكَانُواْ وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ﴾ [46]؛ لأن القرطبي زعم أنها على صيغة افتعل في قوله: « والاستكانة: الذّلّة والخضوع؛ وأصلها استكَنُوا: على افتعلوا؛ فأُشبِعت فتحةُ الكاف فتولّدت منها ألفٌ. ومن جعلها من الكَوْن فهي استفعلوا؛ والأوّل أشبه بمعنى الآية»[47].

وأما الزمخشري (ت538هـ) فنجده يرجّح الرأيين معاً، فيقول: « فإن قلتَ: ما وزن استكان؟ قلتُ: استفعل من الكون؛ أي: انتقل من كون إلى كون، كما قيل: استحال، إذا انتقل من حال إلى حال. ويجوز أن يكون افتعل من السكون أشبعت فتحة عينه»[48]. وإنْ زعم القرطبي أنها راجعة إلى صيغة افتعل، فها هو ابن القيم يرُد بتعليل أرجح من القرطبي؛ باعتبار أن ابن القيم ركّز على الأصل الاشتقاقي التصريفي للفظة، بينما القرطبي نراه قد ركّز على المعنى لا على الأصل. حيث يقول ابن القيم: « وأصلها استفعلوا من الكون، وهذا الاشتقاق والتصريف يطابق اللفظ، وأما المعنى فالمستكِنُّ ساكنٌ خاشعٌ ضدُّ الطائش، ولكن لا يوافق السكون تصريف اللفظة فإنه إنْ كان افْتَعَل كان ينبغي أن يقال استْكَنَ، لأنه ليس في كلامهم افْتِعَال»[49]، ثم نجده لا يقف عند هذا الحد، بل يضيف السبب في إتيانه على هذه الصيغة قائلاً: « والحق أنه اسْتَفْعَلَ من الكون فنقلوا حركة الواو إلى الكاف قبلها، فتحركت الواو أصلاً وانفتح ما قبلهَا تقديراً فقلبت ألِفاً كاستقام، والكوْن الحالة التي فيها إنابةٌ وذلّ وخضوع. وهذا يُحْمَد إذا كان لله، ويُذَمُّ إذا كان لغيره، ومنه الحديث: ﴿ أَعُوذُ بِكَ مِنَ الحَوْرِ بَعْدَ الكَوْرِ ﴾[50]؛ أي الرجوع عن الاستقامة بعدما كنت عليها»[51]. ومن خلال رأيه يتبين لنا أن هذا التخريج

إنك تقضي ولا يقضى عليك وإنه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت﴾. النسائي، أبو عبد الرحمان، سنن البيهقي الكبرى، 497/2.

[42] - الجوزية، ابن قيم، جلاء الأفهام، ص125.

[43] - الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، 46/2.

[44] - ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 264/4، وقباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص119-120، ومطهري، صفية، الدلالة الإيحائية، ص101-103، والكوفي، نجاة عبد العظيم، أبنية الأفعال، ص63-64.

[45] - ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، 154/2.

[46] - سورة آل عمران، الآية 146.

[47] - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 230/4.

[48] - الزمخشري، جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 197/3-198.

[49] - الجوزية، ابن قيم، روضة المحبين ونزهة المشتاقين، ص49.

[50] - أصل الحديث: أنبأ يحيى بن حبيب بن عربي عن حماد قال حدثنا عاصم عن عبد الله بن سرجس، قال: ثم كان النبي ﷺ إذا سافر﴿ اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل، اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر وكآبة المنظر وسوء المنقلب في الأهل والمال﴾. صحيح مسلم، 972/2، وسنن البيهقي الكبرى، 251/5.

[51] - الجوزية، ابن قيم، روضة المحبين ونزهة المشتاقين، ص49.

مقبول، وأرجح من تعليل القرطبي نفسه؛ لأن مصدر الفعل من الكينونة، ولما دخلت عليه السين والتاء أصبح دالاً على الطلبية؛ لأنه من اسْتَكْوَنَ؛ أي استفْعَلَ. والسبب الذي أدى إلى ذلك هو نقل حركة الواو إلى الكاف، ثم إنّ الواو تحركت فقُلبت ألفاً؛ وهو امتثال للقاعدة الصرفية التي تنص على أنه إذا تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله انقلب ألفاً. فهذا عن أصل الاستكانة.

وأما لفظة (استطاع) فجعلها ابن القيم على صيغة استفعل، ورأى أن هناك دلالات عديدة لهذه الصيغة؛ منها: الوجود، الطلب والصيرورة، وهو رأي نراه يوافق ما جاء به الصرفيون من قبل؛ باعتبار أن هذه الصيغة تحتمل تلك الدلالات السابقة الذكر. ولتأكيد ما ذهب إليه نجده يقول: « استطاع: استفعل من طاع يطوع ولم ينطق به، وإنما نطقوا بالرباعي منه، فقالوا: أطاعه، وقالوا: طوَّع له؛ أي حسّنه له وزيّنه...وأما السين والتاء في استطاع فأما أن تكون للوجود؛ أي وجدته طوعاً لي كاستجدته؛ أي وجدته جيداً. واستصوبت كلامه؛ أي وجدته صواباً، واستعظمته؛ أي وجدته عظيماً»[52]، فهذا من حيث دلالة صيغة استفعل من حيث الوجد.

وأما دلالة الصيغة من حيث الصيرورة فنجده يضيف قائلاً: « وقد يأتي بمعنى الصيرورة؛ كاستنوق البعير، واستحجر الطين، وبابهما الفعل اللازم»[53]؛ أي أن الفعل حسب هذه الصيغة يأتي لازماً.

وأما دلالتها من حيث الطلب فيقول: « وإما أن تكون للطلب؛ أي طلبت أن يطيعني إذا أمرته ولا يستعصي علي، بل يكون طوع قدرتي»[54].

كما أن بناء هذا الفعل يمكنه أن يأتي موافقاً "لتفعل" و"افتعل" و"أفعل" في مثل: استكبر في معنى تكبّر، واستعصم في معنى اعتصم، واستجاب في معنى أجاب واستقرّ في معنى قرّ[55]. وهو ما أكده ابن القيم –أيضاً- على إمكانية مجيء بناء هذا الفعل على شاكلة أفعال أخرى، حيث يقول: « وقد يأتي هذا البناء بمعنى فعل كقر واستقر ومر واستمر،...وقد يأتي موافق تفعل كتعظم واستعظم»[56].

[52] - الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، 4/145-146.
[53] - المصدر نفسه، 4/146.
[54] - المصدر والصفحة نفسهما.
[55] - ينظر أبنية الأفعال، ص64.
[56] - الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، 4/146.

وإذا كان الاتفاق على طواعية هذه الصيغة لتلك الأفعال السابقة، التي جاءت على شاكلة الماضي والمضارع، يأتي ابن القيم ليطرح طرحاً آخر، مضيفاً إلى تلك الأفعال فعل الأمر الذي بدوره يحتمل المجيء على وزن هذه الصيغة؛ ومردّه إلى ذلك الطابع التداولي المرتبط بالاستعمال، خصوصاً ما نلمحه في نص ابن القيم لمّا حاول التعليل على مجيء لفظ (استعذ) بصيغة الأمر، وعلى صيغة الطلب في سؤال نصه: «فلِم دخلت السين والتاء في الأمر من هذا الفعل، كقوله: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾[57]، ولم تدخل في الماضي والمضارع، بل الأكثر أن يقال أعوذ بالله وتعوذت، دون أستعيذ، واستعذت؟»[58]. فيجيب إجابة نراها منطقية ومقبولة خصوصاً إذا ما عرفنا- وعلى حسب نظرتنا الضيّقة- أنه نادر من العلماء من جعل بناء هذا الفعل موافقا لـ افعل؛ أي على صيغة الأمر، ومنهم عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) الذي يقول: « استفعل تصريفها: استخرج، يستخرج، استخراجاً فهو مُسْتَخْرِجٌ. والمفعول: مُسْتَخْرَجٌ والأمرُ منه: اسْتَخْرِجْ »[59]. ويقول ابن القيم في هذا الشأن معللاً سبب دخول الزوائد على الفعل، التي دلّت دلالة على الطلب: « السين والتاء دالة على الطلب، فقوله: أستعيذ بالله؛ أي أطلب العياذ به، كما إذا قلت: أستخير الله؛ أي أطلب خيرته، وأستغفره؛ أي أطلب مغفرته، وأستقيله؛ أي أطلب إقالته. فدخلت في الفعل إيذاناً بطلب هذا المعنى من المعاذ، فإذا قال المأمور: أعوذ بالله، فقد امتثل ما طلب منه؛ لأنه طلب منه الالتجاء والاعتصام، وفرق بين نفس الالتجاء والاعتصام، وبين طلب ذلك. فلما كان المستعيذ هارباً ملتجئاً معتصماً بالله أتى بالفعل الدّال على ذلك دون الفعل الدّال على طلب ذلك فتأمله»[60].

ومن خلال ذلك نرى أن ابن القيم ربط هذا التعليل حسب درجة الاستعمال التي مردها إلى الطابع التداولي، محاولاً وضع بصمة دلالية للتمييز بين مجيء الفعل على صيغة المضارع، ومجيئه على صيغة الأمر، ليَحُل هذا اللُّبس بفطنته

[57] - سورة النحل، الآية 98.
[58] - الجوزية، ابن قيم، تفسير المعوذتين، ص14، و الجوزية، ابن قيم، التفسير القيم، ص519.
[59] - الجرجاني، عبد القاهر، العمد كتاب في التصريف، ص141.
[60] - الجوزية، ابن قيم، تفسير المعوذتين، ص14، و الجوزية، ابن قيم، التفسير القيم، ص519.

وذكائه المتوقد، فيقول موضحاً: « وهذا بخلاف ما إذا قيل: أستغفر الله، فقال: استغفر الله؛ فإنه طلب منه أن يطلب المغفرة من الله، فإذا قيل: أستغفر الله، كان ممتثلاً؛ لأن المعنى: أطلب من الله أن يغفر لي. وحيث أراد هذا المعنى في الاستعاذة فلا ضير أن يأتي بالسين والتاء فيقول: أستعيذ بالله؛ أي أطلب منه أن يعيذني، ولكن هذا معنى غير نفس الاعتصام والالتجاء والهروب إليه»[61]، وبالتالي فإنه ما دام هذا الفعل دالاً على الطلب، فلا بأس من إتيانه بالسين والتاء.

وإنْ وُفِّق ابن القيم في هذا التعليل والقراءة الدلالية فأنه راجع إلى تلك الخصوصية الدلالية التي تميّز بها النص القرآني عن باقي النصوص الأخرى، بل إنّ محل تواجد الصيغة على صيغة الأمر –حسب ما نعتقد- لم يكن إلاّ في هذه الآية الكريمة التي جعلها ابن القيم محل استشهاد.

إنّ ابن القيم لم يكتف بهذا التعليل، بل حاول أن يقرأ قراءة أخرى وَفْقَ هذه الصيغة؛ وهذه المرة مع فعل (استعتب) الذي جعله هو الآخر دالا على الطلب قائلاً: « وأما استعتب فللطلب؛ أي طلب الاعتاب، فهو مصدر الرباعي الذي هو أعتب؛ أي أزال عتبه، لا لطالب الثلاثي الذي هو العتب، فقوله تعالى: ﴿ وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ الْمُعْتَبِينَ ﴾[62]؛ أي وإن يطلبوا اعتابنا وإزالة عتبنا عليهم...ثم يقال: استعتب السيد عبده؛ أي طلب منه أن يزيل عتب نفسه عنه بعوده إلى رضاه، فأعتبه عبده؛ أي أزال عتبه بطاعته، ويقال: استعتب العبد سيده؛ أي طلب منه أن يزيل غضبه وعتبه عنه، فأعتبه سيده؛ أي فأزال عتب نفسه عنه»[63]. ثم يضيف رابطاً الصيغة بمدلولها، مواصلاً في الجواب الذي ابتدأه قائلاً: « وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿ وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ الْمُعْتَبِينَ ﴾[64]؛ أي وإن لم يطلبوا اعتابنا وهو إزالة عتبنا عنهم فما هم من المزال عتبهم؛ لأن الآخرة لا تقال فيها عثراتهم، ولا يقبل فيها توبتهم»[65].

ومما سبق نجد أن ابن القيم ومن خلال تخريجاته الدقيقة، وقراءاته الدلالية، واستنتاجاته المنطقية يصرّح بأن لهذه الصيغة دلالات عديدة؛ يمكنها أن تكون دالة على الطلب، أو دالة على الصيرورة، أو دالة على الوجود.

وكما أن بناء هذا الفعل يمكن مجيئه على شاكلة أفعال أخرى في الماضي والمضارع، فأن ابن القيم يضيف إضافة أخرى مفادها أن بناء هذا الفعل يمكن مجيئه –أيضا- على شاكلة فعل الأمر، مستشهداً بنص قرآني نراه قد وُفِّق من خلاله إلى حد بعيد في قراءته الدلالية لذلك الفعل، الذي حمل بدوره دلالة على الطلب.

هـ- الجمع بين الثلاثي المزيد فيه حرفان والثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف:

- **افعلّ و افعالّ:**

إنّ وزن "افعلّ" لا يكون إلاّ لازماً، ويأتي من الأفعال الدالة على الألوان والعيوب بقصد المبالغة فيها، نحو: "احمرّ وجهه"؛ فهو في معنى: "حمِرَ وجهه"، إلاّ أنه أبلغ. وكذلك في مثل: اعوّر، وابيضّ، واحوّل، واعوّج[66].

وأما وزن "افعالّ" فهو -أيضا- يأتي من الأفعال الدّالة على الألوان والعيوب بقصد المبالغة، نحو: "احمّار وجهه"، فهو أبلغ من من "احمرّ". وكذلك في مثل: اشهابّ، واخضارّ، واصفارّ، واعوارّ، وابياضّ[67].

ومما هو معروف أن "افعلّ" تختلف عن "افعالّ"؛ باعتبار أن هذه الأخيرة زُيّدت فيها الألف من أجل استحضار أو إنتاج معنى جديد. وها هو ابن القيم يؤكد على دلالة هذه الزيادة في "افعالّ" بعدما اعتبر أن "احمّر" هو على وزن "افعلّ"، وكذا "احمارّ" هو على وزن "افعالّ" في مثل ما أشرنا إليه سابقا في التمثيل للصيغتين، بل نجده يُفنّد ما ذهب إليه الخطابي لما اعتبر أن معنى "احمّر" مخالف لمعنى "احمارّ"، حيث يقول: « وزعم الخطابي أن معنى "احمّر" مخالف لمعنى "احمارّ" وبابه، وذهب إلى أن "افعلّ" يقال فيما لم يخالطه لون آخر، و"افعالّ" يقال لما خالطه لون آخر، وهو ثقة في نقله، والقياسي يقتضي ما ذكر»[68].

---

[61] - المصدران والصفحات نفسها.

[62] - سورة فصلت، الآية 24.

[63] - الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، 146/4، وينظر الجوزية، ابن قيم، مفتاح دار السعادة، 121/1-122.

[64] - سورة فصلت، الآية 24.

[65] - الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، 146/4، وينظر الجوزية، ابن قيم، مفتاح دار السعادة، 121/1-122.

[66] - ينظر الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ص40، والحملاوي، أحمد، شذا العرف، ص31، وقباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص120، والفاخري، سالم، الدلالة الصوتية، ص215.

[67] - ينظر سيبويه، الكتاب، 4/25-26، والفاخري، سالم، الدلالة الصوتية، ص216، و الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ص40، وقباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص120.

[68] - الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، 46/2.

إنّ زيادة الألف في"افعالّ" حسب ابن القيم لم تكن اعتباطية، بل هي نتيجة إضافة معنى آخر جديد؛ وذلك امتثالا للقاعدة الصرفية التي تنص على أن كل زيادة في المبنى تؤدي بالضرورة إلى زيادة في المعنى؛ معتبراً أن "احمارّ" التي هي على وزن "افعالّ" تكون نتيجة التدرج شيئا فشيئا، على عكس "احمرّ" الذي يكون لوهلة، فيقول: « لأن الألف لم يزد في إضعاف حروف الكلمة إلاّ لدخول معنى زائد بين أضعاف معناها، والذي قاله غيره أحسن من هذا، وهو أن "احمرّ" يقال لما احمر وهلة؛ نحو: احمرّ الثوب ونحوه. وأما "احمارّ" فيقال لما يبدو فيه اللون شيئاً بعد شيء على التدريج نحو: احمارّ البسر واصفارّ، ويدخل "افعلّ" في هذا على "افعالّ" فيقال: احمرّ البسر إذا تكامل لون الحمرة فيه، واحمارّ إذا ابتدأ صاعدا إلى كماله»[69]. وهي التفاتة منه على أن زيادة الألف في "افعالّ" أدت إلى انتاج معنى جديد، بالإضافة إلى أنه ميّز بين الفعلين "احمرّ" و"احمارّ"؛ فالأول يكون نتيجة الاحمرار لوهلة، أما الثاني فيكون نتيجة التدرج في الاحمرار شيئاً فشيئاً، فهو مخالف للمعنى الذي حمله معنى اللفظ الأول. وهو سر لطيف لا بُد لنا من تأمّله وتَذوّقه.

2-2- دلالة أوزان المصادر:

وعلى الرغم من اختلاف العلماء حول المصدر والفعل، من حيث الأصل والفرع، إلاّ أنه خلاف لا يهمنا البحث فيه، بل نجدهم قد اتفقوا على أن المصدر يدل على الحدث؛ وذلك من حيث إنّ « المصدر يختلف عن الفعل في أنه اسم، ويتفق مع الفعل في أنه يدل على حدث، غير أن الفعل يدل على الحدث بالإضافة إلى دلالته على الزمان»[70].

وإذا عدنا إلى ابن القيم لوجدنا أنه يعطي أهمية خاصة لبعض المصادر، ومنها:

أ- مصدر الثلاثي:

ويمكن تحديد مصادر الثلاثي من خلال أوزان أفعالها في الماضي، التي تقع تحت ثلاثة أوزان، وهي: فَعَل، وفَعِل، وفَعُل. ومن هذا النوع من المصادر عند ابن القيم نجد:

- **فَعَلان:**

وهو من "فَعَل"، ودلالته على التقلب والاضطراب والحركة، نحو: خفقان، جولان، نزوان، غليان، دوران[71]؛ حيث يقول سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان إنها تأتي للحركة والاضطراب: « ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النزوان، والنقزان؛ وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازِه في ارتفاع...ومثل هذا الغليان؛ لأنه زعزعة وتحرك. ومثله الغَثَيان؛ لأنه تجيُّشُ نفسِه وتثوُّرٌ. ومثله الخَطَران واللّمَعان؛ لأن هذا اضطراب وتحرُّك »[72].

وإذا عدنا إلى ابن القيم لوجدناه يبحث في هذه المناسبة بين الصيغ والمعاني، وبما أن "فعلان" تأتي للحركة والاضطراب فأننا نجده يؤكد على هذه الخصوصية الدلالية لهذا المصدر فيقول: « إن الفعلان بابه المصادر؛ كالنزوان والغليان»[73]، ثم يضيف في تأكيده على المناسبة بين الصيغ والمعاني قائلاً: « ونظير هذا ...متابعتهم حركة اللفظ بإزاء متابعة حركة معناه؛ كالدوران، والغليان، والنزوان، وبابه»[74]؛ فهو يرى أن هذه المصادر قد جاءت على تلك الصيغة الواحدة حين تقاربت المعاني.

وكمثال على هذا المصدر نجد ابن القيم يعتبر أن "الحيوان" على مصدر "فَعَلان" من خلال قوله تعالى: ﴿ وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنيَآ إِلاَّ لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾[75]؛ وذلك أن « الحيوان كالنزوان والغليان»[76]؛ وهذا باعتبار أن صيغة "فَعَلان" اختيرت للتعبير عن الحياة في الدار الآخرة بما تشتمل عليه هي الأخرى من حركة ونشاط وابتهاج وخفة النفس واهتزازها، مع دوام ذلك واستمراريته وتجدد ألوانه، وذلك في مقابل الحياة الدنيا - حياة اللهو واللعب- بما تشتمل عليه من انكسار وسأم من رتابة صور الحياة وتكرارها بلا تجدد، مع ما نجده من سرعة

[69] - المصدر والصفحة نفسهما.

[70] - الجوزية، ابن قيم، التطبيق الصرفي، ص66.

[71] - ينظر قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص134، والفاخري، سالم، الدلالة الصوتية، ص218.

[72] - سيبويه، الكتاب، 14/4، وينظر ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، 152/2.

[73] - الجوزية، ابن قيم، حادي الأرواح، ص89.

[74] - الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، 210/2 وينظر أيضا 103/1، و الجوزية، ابن قيم، تفسير المعوذتين، ص83، و الجوزية، ابن قيم، التفسير القيم، ص575.

[75] - سورة العنكبوت، الآية 64.

[76] - الجوزية، ابن قيم، حادي الأرواح، ص89.

انقطاع لذاتها، وزوال نعيمها[77]. وهو ما ذهب إليه الزمخشري -أيضا- معللاً سبب مجيء الحيوان على مصدر فعلان؛ معتبراً أن « بناء الحيوان زيادة معنى ليس في بناء الحياة، وهي ما في بناء فعلان من معنى الحركة والاضطراب؛ كالنزوان، والنغصان، واللهبان، وما أشبه ذلك. والحياة: حركة، كما أن الموت سكون، فمجيئه على بناء دال على معنى الحركة ، مبالغة في معنى الحياة، وأن الحياة حركة، ولذلك اختيرت على الحياة في هذا الموضع المقتضى للمبالغة لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ فلم يؤثروا الحياة الدنيا عليها» [78].

ومن خلال رأي ابن القيم في مجيء "الحيوان" على مصدر "فعلان" في هذا النص القرآني نجده قد وُفق إلى حد بعيد في عقد هذه المناسبة بين الصيغة ومعناها، أو بالأحرى بين المصدر ومعناه.

- **فِعَال:**

وهو من "فعَل"، ويأتي هذا الوزن لدلالات عديدة، منها: ما يدل على إباء أو امتناع في مثل: إبَاء؛ أي مِن أبي، وفِرار؛ أي مِن فرّ. ومنها ما يدل على قرب شيء من شيء نحو: النكاح، والضراب. ومنها ما دل على الحينونة أو الميقات الذي يتم فيه الشيء نحو: الحِصاد. ومنها ما يدل على علامة أوصفة في الشيء نحو: الجِنَاب[79].

ونجد هذا المصدر عند ابن القيم من خلال حديثه عن "الصراط" من حيث اشتقاقه ووزنه، مجيباً أنه على وزن "فِعال"، وباعتراف منه يؤكد على أن هذا التحليل الذي وصل إليه قد وجده من قبل عند السهيلي بالصدفة؛ أي دون نقل منه. وهو ما يبيّن لنا أنّ ابن القيم كان كثير الرجوع إلى آراء السهيلي، إمّا من أجل المقارنة بين كلامه وكلام السهيلي؛ وبالتالي ينتج عنه التشابه والاختلاف، وإمّا لأجل إضافته تحليلات وتعليقات لم يصل إليها السهيلي نفسه، وإمّا الرجوع من أجل أن يأخذ ويعتّد بكلام السهيلي في الاستشهاد؛ وهذا ما لاحظناه في كثير من تصريحاته؛ إمّا في أوائل أقواله، وإمّا في أواخرها.

وإذا عدنا إلى وزن الصراط يقول ابن القيم: « وبنُوا الصراط على زِنة فِعال؛ لأنه مشتمل على سالكه اشتمال الحلق على الشيء المسروط، وهذا الوزن كثير في المشتملات على الأشياء؛ كاللحاف والخمار والرداء والغطاء والفراش والكتاب إلى سائر الباب»[80]. ثم نجده يوضح أن هذا الوزن قد يأتي لثلاثة معان؛ منها المصدر، والمفعول، والآلة. وهي إضافات نجدها قد أضافها على ما جاء به السهيلي، فيقول: « يأتي لثلاثة معان: أحدها: المصدر؛ كالقتال والضراب. والثاني: المفعول؛ نحو الكتاب والبناء والغراس. والثالث: أنه يقصد به قصد الآلة التي يحصل بها الفعل ويقع بها كالخمار والغطاء والسداد لما يخمر به، ويغطى ويسد به، فهذا آلة محضة. والمفعول هو الشيء المخمر والمغطى والمسدود. ومن هذا القسم الثالث: إله بمعنى مألوه... ثم رأيتُ هذا المعنى بعينه قد ذكره السهيلي فوافق فيه الخاطرُ الخاطرَ»[81].

ومن خلال هذا الرأي يتّضح لنا أن ابن القيم يعد هذا الوزن كثيراً في المشتملات على الأشياء، وأنه يأتي لثلاثة معان: منها المصدر كالضراب؛ وهو ينصب في الجانب الذي نبحث فيه، خصوصاً أن الصراط هو على وزن فِعال، وبالتالي هو من المصادر. وأنه -أيضا- يندرج ضمن النوع الثالث الذي أضافه ابن القيم، وقصد به الآلة التي يحصل بها الفعل كالخمار والغطاء، وأن الصراط مشتمل على سالكه يغطيه كما يغطي الخمار الرأس؛ فما أجمله من وصفٍ وصفَه، وما أجملها من قِراءة عميقة لهذا المصدر.

- **فُعَال:**

وهو من "فعَل" أيضا، وأنه مصدر دال على المرض أو الدّاء، وذلك في مثل: سُعال، عُطاس، صُداع، زُكام، دُوار. ودال -أيضا- على الصوت في مثل: بُكاء، وعُواء، وصُراخ[82].

ومن دلالة هذا المصدر على الداء نجد "العُطاس" الذي اعتُبر في الجاهلية داء، وأنهم ساقوه ربما على بناء الأدواء؛ كالزّكام، والسعال حسب رأي ابن القيم الذي يقول: « ومما كان أهل الجاهلية يتطيّرون به ويتشاءمون منه "العُطاس"...كانوا يعتقدون فيه أنه داء، ويكره أحدهم أن يعطس ويودّ أنه لم يصدر منه لما في ذلك من الشؤم...ولذلك - والله أعلم- بنوا لفظه على بناء الأدواء كالزكام والسعال

[77] - ينظر الإعجاز الصرفي، ص95.

[78] - الزمخشري، جار الله، الكشاف، 463/3.

[79] - ينظر عكاشة، محمود، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص28-29.

[80] - الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، 15/2، وينظر السهيلي، نتائج الفكر، ص236.

[81] - المصدر والصفحة نفسهما، وينظر السهيلي، نتائج الفكر، ص236.

[82] - ينظر الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ص67، والفاخري، سالم، الدلالة الصوتية، ص218.

والدوار والسهام وغيرها»[83]؛ ولهذا اعتبروه من الأمراض لأنهم ربما جعلوه على بناء "فُعال"
حسب ما رآه ابن القيم.

وأما دلالة هذا المصدر على الصوت فهو ما نجده عند ابن القيم حينما اعتبر "المكاء" الذي هو الصفير أنه جاء على شاكلة بناء الأصوات التي هي على بناء فُعال؛ وذلك من خلال وقوفه على قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَآءً وَتَصْدِيةً ﴾[84]؛ أي أن المكاء هو الصفير، والتصدية هي التصفيق؛ حيث يقول: « قال أهل اللغة: المُكاء: الصّفير، يقال: مكا يمكو مُكاء...ولهذا جاء على بناء الأصوات، كالرُّغاء والعواء والثغاء، قال ابن السكيت: الأصوات كلها مضمومة إلاّ حرفين: النداء والغناء. وأما التصدية: فهي في اللغة: التصفيق»[85].

ومن خلال قول ابن القيم نجده يعُد "مكاء" من المصادر التي هي على وزن "فُعَال"، الذي جاء يحمل دلالة على الصوت كمثل: بُكاء وصُراخ.

- **فعيل:**

ويدل هذا المصدر على صوت نحو: صهيل، زفير، حفيف. ويدل - أيضا- على سير في مثل: رَحِيل، ذمِيل، وجِيف، دَبِيب[86].

وبما أن المصدر تكون دلالته على سير فأننا نجد ابن القيم قد ساق نماذج عديدة وَفْق هذا المصدر، ولكن حسب ما وقفنا عنده نجد لفظ "طريق" الذي يراه ابن القيم أنه على بناء "فعيل" من خلال وقوفه عند قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَاقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَاباً أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسى مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[87]، وأنّ ما توصل إليه ابن القيم في هذه القراءة والتحليل قد وجده مطروحا عند السهيلي بالصّدفة، وبدون الاعتماد عليه في النقل، بل إنما هو تصريح منه ليؤكد مرة أخرى على أمانته العلمية من جهة، وعلى إشادته في أسبقية العلماء قبله في الوصول إلى نتائج وحقائق من جهة أخرى، حيث يقول في ذلك النص القرآني: « أي إلى سبيل مطروق قد مرت عليه الرسل قبله...فاقتضت البلاغة والإعجاز لفظ الطريق؛ لأنه "فعيل" بمعنى "مفعول"؛ أي مطروق مشت عليه الرسل والأنبياء قبل، فحقيق على من صدق رسل الله وآمن بهم أن يؤمن به ويصدقه، فذِكر الطريق هاهنا إذاً أولى، لأنه أدخل في باب الدعوة والتنبيه على تعيّن اتّباعه... ثم رأيتُ هذا المعنى بعينه قد ذكره السهيلي فوافق فيه الخاطرُ الخاطرَ»[88]. ومن خلال ذلك نجد أن ابن القيم جعل "طريق" على مصدر "فعيل"، الذي يحمل دلالة على سير؛ أي سارت عليه من قبل الرسل والأنبياء.

ب- مصادر غير الثلاثي:

إن مصادر الفعل الثلاثي المزيد قياسية ثابتة بإجماع الصرفيين، وأن الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف إما أن تكون رباعية أو خماسية أو سداسية، ولكل منها مصادر خاصة بها[89]. ومن المصادر التي وقفنا عندها:

ب-1-مصدر الثلاثي المزيد بتضعيف العين:

- **تفعيل:**

وهو أن فعّل إذا كان صحيح اللام فيمكن أن يكون مصدره على وزن تفعيل، نحو: كبّر تكبيراً، وعظّم تعظيماً[90].

ومن هذا المصدر عند ابن القيم نجده أثناء حديثه عن "التحقيق" و"التسميت"؛ فاللفظة الثانية هي للعاطس الذي هو على وزن "التفعيل"، معتبراً أصله من السمت؛ أي سمّت تسميتاً، فيقول: « فأما التسميت بالمهملة فهو تفعيل من السّمت الذي يراد به حُسن الهيئة والوقار. فيقال: لفلان سمت حسن فمعنى سمَّتُّ العاطس وقّرته وأكرمته وتأدّبت معه بأدب الله ورسوله في الدعاء له»[91].

وأما اللفظة الأولى فهي من التحقق في الشيء وتخليصه من غيره، وذلك في قوله: « لفظ "التحقيق" وهو تفعيل. من حقق الشيء تحقيقاً، فهو مصدر فعله:حقَّق الشيء؛ أي أثبته وخلصه من غيره» [92].

[83] - الجوزية، ابن قيم، مفتاح دار السعادة، 548/2-549.
[84] - سورة الأنفال، الآية 35.
[85] - الجوزية، ابن قيم، إغاثة اللهفان عن مصائد الشيطان، 244/1.
[86] - ينظر قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص34، والفاخري، سالم، الدلالة الصوتية، ص218.
[87] - سورة الأحقاف، الآية 30.
[88] - الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، 15/2، وينظر الفاخري، سالم، نتائج الفكر، ص236-237.
[89] - ينظر قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص136، والفاخري، سالم، الدلالة الصوتية، ص218.
[90] - ينظر الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ص70.
[91] - الجوزية، ابن قيم، مفتاح دار السعادة، 550/2.
[92] - الجوزية، ابن قيم، مدارج السالكين، 979/2.

ب-2- مصدر الثلاثي المزيد بالألف:

- **مُفاعَلة:**

وهو أن فاعل يمكن أن يجيئ مصدره على وزن مفاعلة، نحو: مجادلة، مناقشة، مواصلة[93].

وإذا عدنا إلى ابن القيم لوجدنا أن المصدر تمثّل في: " المرابطة"، "المصابرة"، "المعاينة"؛ وذلك من خلال استشهاده بالمثالين الأولين بقوله تعالى: ﴿اصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ ﴾[94]؛ حيث إنّ المرابطة عنده هي من الرباط أو الشد، بينما المصابرة هي نتيجة اشتراك المضاربة والقتال بين اثنين؛ فيقول عن اللفظة الأولى مبيّناً البناء الذي جاءت عليه: « المرابطة مفاعلة من الربط، وهو الشد» [95]، وعن اللفظة الثانية كذلك: « أما المصابرة فهي مقاومة الخصم في ميدان الصبر، فإنها مفاعلة تستدعي وقوعها بين اثنين كالمشاتمة والمضاربة»[96]، فهذا توضيح منه أن المرابطة هي من الربط، بينما المصابرة هي كالاشتراك في القتال.

وأما حديثه عن المعايَنَة -التي جعلها هي الأخرى على مصدر مفاعلة- فنجده قد اعتبرها من العِيان، قائلاً: « المعاينة مفاعلة من العِيان، وأصلها من الرؤية بالعين. يقال: عاينه إذا وقعت عينه عليه، كما يقال: شافهه، إذا كلّمه شفاهاً، وواجهه: إذا قابله بوجهه»[97]؛ وبالتالي فإن المعاينة حسب ابن القيم هي من أصل الرؤية بالعين.

ب-3- مصدر الخماسي:

- **افتعال:**

وهو من الفعل الخماسي المبدوء بهمزة وصل، وأن مصدره على وزن الماضي مع كسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره، نحو: اصطبر اصطباراً، واتّخذ اتخاذاً[98].

ومن بين تلك النماذج التي ساقها ابن القيم على وَفق هذا المصدر نجد: اعتصام، واصطبار، واعتبار، وادخار، واكتساب، واجتباء، واصطناع؛ فمن حيث الاصطبار والاكتساب نجده يرى أن الأول أبلغ من الصبر، وأن الثاني أبلغ من الكسب؛ حيث يقول: « الاصطبار: افتعال من الصبر، كالاكتساب والاتخاذ، وهو مشعر بزيادة المعنى على الصبر، كأنه صار سجية وملكة؛ فإن هذا البناء مؤذن بالاتخاذ والاكتساب، قال تعالى: ﴿فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ﴾[99]، فالاصطبار أبلغ من الصبر. كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب، ولهذا كان في العمل الذي يكون على صاحبه والكسب فيما له، قال تعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[100]؛ تنبيها على أن الثواب يحصل لها بأدنى سعي وكسب، وأن العقاب إنما هو باكتسابها وتصرفها وما تعانيه»[101]. وإنْ كان السهيلي يعتبر أن الحسنة تنال بهبة من الله تعالى من غير واسطة شهوة ولا إغراء عدو، وأن السيئة هي نتيجة للذنوب التي يوصل إليها بواسطة الشهوة والشيطان والهوى[102]، فها هو ابن القيم يرد عليه في نفي هذه الواسطة، ويُقّر بأنه هناك فرق وسرّ لطيف لم يقف عنده السهيلي، وهو« أن الاكتساب يستدعي التعمّل والمحاولة والمعاناة، فلم يجعل على العبد إلاّ ما كان من هذا القبيل الحاصل بسعيه ومعاناته وتعمله. وأما الكسب فيحصل بأدنى ملابسة حتى بالهَمّ بالحسنة ونحو ذلك، فخص الشر بالاكتساب والخير بأعم منه، ففي هذا مطابقة للحديث الصحيح: ﴿ إِذَا هَمَّ عَبدِي بِحَسَنةٍ فَاكْتُبُوهَا، وَإِنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلاَ تَكْتُبُوهَا ﴾[103]، وأما حديث الواسطة وعدمها فضعيف؛ لأن الخير أيضاً بواسطة الرسول والملك والإلهام والتوفيق»[104]؛ فهذا توضيح منه في الكشف عن المعنى الدقيق -مثلاً- بين الكسب والاكتساب؛ باعتبار أن الثاني الذي هو المصدر يحصل نتيجة لما اكتسبته النفس من العقاب، بينما

[93] - ينظر الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ص70، وقباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص137.

[94] - سورة آل عمران، الآية 200.

[95] - الجوزية، ابن قيم، مدارج السالكين، 484/1.

[96] - الجوزية، ابن قيم، عدة الصابرين، ص24، وينظر الجوزية، ابن قيم، التفسير القيم، ص217-218.

[97] - الجوزية، ابن قيم، مدارج السالكين، 887/2.

[98] - ينظر الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ص71.

[99] - سورة القمر، الآية 27.

[100] - سورة البقرة، الآية 286.

[101] - الجوزية، ابن قيم، طريق الهجرتين، ص224، وينظر الجوزية، ابن قيم، عدة الصابرين، ص24.

[102] - ينظر السهيلي، نتائج الفكر، ص272.

[103] - أصل الحديث: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم واللفظ لأبي بكر قال إسحاق أخبرنا سفيان وقال الآخران حدثنا بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ قال الله ﷻ: ﴿ ثم إذا هم عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها سيئة وإذا هم بحسنة فلم يعملها فاكتبوها حسنة فإن عملها فاكتبوها عشرا ﴾. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، 117/1.

[104] - الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، 61/2.

الأول فهو يحصل لما كسبته من الثواب؛ فخص الأول بالخير، بينما الثاني المصدر فهو مخصوص بالشر.

وأما "الاعتصام" فقد اعتبره كذلك من مصادر الافتعال، وجعله من الاحتماء؛ حيث يقول: « والاعتصام: افتعال من العصمة، وهو التمسك بما يعصمك ويمنعك من المحذور والمخوف؛ فالعصمة: الحمية. والاعتصام: الاحتماء»[105].

وأما "الادخار" والاعتبار" فنجده يقول عن الأول: « والادخار: افتعال من الذخر؛ وهو ما يعده المرء لحوائجه ومصالحه»[106]؛ أي ما يدخره الفرد لأجل حوائجه اليومية. وأما عن الثاني فنجده من خلال استشهاده بقوله تعالى: ﴿ فَاعْتَبِرُواْ يَآ أُوْلِي الأَبْصَارِ﴾[107]، حيث يقول: « والاعتبار: افتعال من العبور؛ وهو عبور القلب من الملزوم إلى لازمه. ومن النظير إلى نظيره»[108]؛ أي هو بمنزلة التأمل والنظر في صنعة الخالق وتعظيمه، فيضيف قائلاً: « والاعتبار هو أن يعبر نظره من الأثر إلى المؤثر، ومن الصنعة إلى الصانع، ومن الدليل إلى المدلول. فينتقل إليه بسرعة لطف إدراك. فينتقل ذهنه من الملزوم إلى لازمه»[109].

إن أدنى تأمل لهذا النص يجد أن ابن القيم وبإشارة منه أن هذا المصدر الذي هو "الاعتبار" قد جاء ليدل على التأمل والنظر عن طريق استحضار العقل، أو لأجل الاحتكام للأدلة العقلية؛ التي مفادها استحضار الدلالة الغائبة بحقيقة حاضرة نتيجة للتأمل في الخالق وتعظيمه، وحسن النظر في مصنوعاته الدالة عليه.

ومنه أيضا لفظ " الاجتباء" و"الاصطناع" الذي جاء على هذا المصدر أيضا، نجده يقول « "الاجتباء": الاصطفاء والإيثار والتخصيص وهو افتعال من جَبَيْت الشيء: إذا حُزته وأحرزته إليك كجباية المال وغيره. و"الاصطناع" -أيضا- الاصطفاء والاختيار؛ يعني أنه اصطفى موسى واستخلصه لنفسه وجعله خالصا له من غير سبب كان من موسى ولا وسيلة، فإنه خرج ليقتبس النار فرجع وهو كليم الواحد القهار وأكرم الخلق عليه ابتداء منه سبحانه من غير سابقة استحقاق ولا تقدم وسيلة» [110].

- **تفاعُل:**

ويكون هذا المصدر على وزن الفعل مع ضم الحرف الذي قبل الأخير، نحو: تجاهُل، تواعُد، تجاوُر[111].

ومن المصادر التي جاءت على هذا الوزن عند ابن القيم نجد: "التكاثر"؛ الذي اعتبره من الكثرة، وذلك من خلال قوله تعالى: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ﴾[112]، التي جاءت للوعد والوعيد والتهديد، حيث يقول: « التكاثر: تفاعل من الكثرة؛ أي مكاثرة بعضكم لبعض»[113]، ثم نجده يؤكد ذلك في موضع آخر بقوله: « التكاثر تفاعل، وهو طلب كل من المتكاثرين أن يكثر صاحبه فيكون أكثر منه فيما يكاثره به، والحامل له على ذلك: توهمه أن العزة للكاثر»[114]. وبالتالي فإن تكاثر على مصدر تفاعل حسب رأي ابن القيم نفسه.

- **تفعُّل:**

ويكون مصدره على وزن الفعل، مع ضم ما قبل آخره نحو: تعلُّم، تجوُّل، تبيُّن[115].

ومن مصادر هذا النوع عند ابن القيم نجد: "التدبُّر"، "التوسُّم"، "التمكُّن"، "التذكُّر"، و"التبتُّل"؛ فمن حيث مصدر "التدبُّر" يقول: « ويسمى تدبّراً لأنه نظر في إدبار الأمور، وهي أواخرها وعواقبها، ومنه تدبّر القول. وقال تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرواْ الْقَوْلَ ﴾[116]،...وتدبّر الكلام أن ينظر في أوله وآخره ثم يعيد نظره مرة بعد مرة، ولهذا جاء على بناء التفعُّل كالتجرُّع والتفهُّم والتبيُّن»[117]؛ أي هو التمعّن والنظر في أول الشيء وآخره.

وأما "التوسُّم" فقد عدّه ابن القيم من السيما التي هي العلامة، أو ما يعرف في الدرس اللساني الحديث بعلم

[105] - الجوزية، ابن قيم، مدارج السالكين، 325/1.

[106] - المصدر نفسه، 919/2.

[107] - سورة الحشر، الآية 02.

[108] - الجوزية، ابن قيم، مدارج السالكين، 959/2، وينظر الجوزية، ابن قيم، مفتاح دار السعادة، 181/1.

[109] - المصدران والصفحات نفسها.

[110] - الجوزية، ابن قيم، مدارج السالكين، 683/2.

[111] - ينظر الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ص70، وقباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص138.

[112] - سورة التكاثر، الآية 01.

[113] - الجوزية، ابن قيم، الفوائد، ص40.

[114] - الجوزية، ابن قيم، عدة الصابرين، ص193، و الجوزية، ابن قيم، التفسير القيم، ص503.

[115] - ينظر الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ص70-71، وقباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص138-139.

[116] - سورة المؤمنون، الآية 68.

[117] - الجوزية، ابن قيم، مفتاح دار السعادة، 181/1.

السيمياء أو العلامات، حيث يقول: « التوسُّم: تفعُّل من السيما، وهي العلامة. فسمي المتفرس متوسماً لأنه يستدل بما شهد على ما غاب»[118]. وأما "التمكُّن" فقد عدّه ابن القيم من تمام المكان والاستقرار قائلاً: « التمكن هو غاية الاستقرار. وهو تفعُّل: من المكان. فكأنه قد صار مقامه مكاناً لقلبه قد تبوأه منزلاً ومستقراً»[119]. وأما "التذكُّر" فقد عدّه ضد النسيان، ولا يتم حصوله إلاّ بعد التدرج. فيقول: « التذكُّر: تفعُّل من الذِّكر وهو ضد النِّسيان، وهو حضور صورة المذكور العلمية في القلب. واختير له بناء التفعُّل لحصوله بعد مهلة وتدرج؛ كالتبصّر والتفهّم والتعلّم»[120]. بينما "التبتُّل" جعله من الانقطاع، وهو ما ذهب إليه ابن منظور أيضا[121]، وعدّه ابن القيم من مصدر التفهم والتعلم -أيضاً- من خلال وقوفه عند قوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾[122]؛ حيث يقول: « التبتُّل الانقطاع، وهو تفعُّل من البَتْل. وهو القطع. وسُميت مريم -عليها السلام- "البتول" لانقطاعها عن الأزواج، وعن أن يكون لها نظراء من نساء زمانها. ففاقت نساء الزمان شرفاً وفضلاً. وقطعت منهن. ومصدر "تبتَّل تبتُّلاً" كالتعلّم والتفهّم»[123]، ثم نجده يبيّن لنا سبب مجيء هذا المصدر قائلاً: « ولكن جاء على التفعيل - مصدر تفعّل- لسر لطيف[124]. فإن هذا الفعل إيذاناً بالتدريج والتكلّف، والتعمّل والتكثّر والمبالغة، فأتى بالفعل الدّال على أحدهما، وبالمصدر الدّال على الآخر، فكأنه قيل: بتّل نفسك إلى الله تبتيلاً، وتبتّل إليه تبتّلاً. ففهم المعنيان من الفعل ومصدره. وهذا كثير في القرآن. وهو من حسن الاختصار والإيجاز»[125]؛ فهي إشارة منه إلى الجمع بين مبنى صيغة التّفعل، ومصدر التفعيل، فنتج عن صيغة التّفعل التّكثر والتّكلف والتّعمل، بينما نتج التدريج عن صيغة التفعيل.

ب-4- مصدر السداسي:

وهو أن يكون المصدر على وزن الفعل مع كسر الحرف الثالث، وزيادة ألف قبل الحرف الأخير[126]، ومنه:

- **استفعال:**

وهو من فعل (استفعل)، فحدث كسر للحرف الثالث وزيادة ألف قبل آخره فأصبح المصدر (استِفعال).

ومن الأمثلة التي ساقها ابن القيم حول هذا المصدر نجد "الاستبشار" و"الاستصحاب"، "الاستبصار" و"الاستثناء" في مواطن متفرقة من مؤلفاته؛ وذلك أن الاستبصار « وهو استفعال من التبصّر، وهو تبيّن الأمر وانكشافه وتجلّيه للبصيرة»[127]، وأما المصدر "استبشار" فنجده يعدّه من البُشرى؛ وذلك من خلال قوله تعالى: ﴿ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنيَا وَفِي الآخِرَةِ ﴾[128]؛ حيث يقول: « وأما الاستبشار: فهو استفعال من البُشرى»[129].

وأما الاستصحاب فعدّه من الصحبة التي هي من الاستدامة قائلاً: « فالاستصحاب: استفعال من الصحبة، وهي استدامة إثبات ما كان ثابتاً أو نفي ما كان منفياً»[130]. وأما الاستثناء فقد اعتبره من رد الشيء بعضه على بعض من خلال قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَقْسَمُواْ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ﴾[131]، حيث قال: « أي لم يقولوا إن شاء الله؛ فَمَن حَلَف فقال: إن شاء الله فقد استثنى؛ فإن الاستثناء استفعال من ثَنَيْتُ الشيء»[132].

ومن خلال ذلك نجد أن ابن القيم قد وُفِّق إلى حد بعيد في مجيئه بمجموعة من الأمثلة وعدّها من مصدر استفعال، وأنه بيّن مصدريتها إمّا من خلال آي القرآن، أو من خلال آرائه الخاصة، بالإضافة إلى إبراز جَهده الخاص في التحليل والتعليل.

2-3- مصدر الهيئة:

[118] - الجوزية، ابن قيم، مدارج السالكين، 109/1.

[119] - المصدر نفسه، 868/2.

[120] - المصدر نفسه، 313/1.

[121] - ينظر ابن منظور، جلال الدين، لسان العرب، مادة (بتل) 42/11.

[122] - سورة المزمل، الآية 08.

[123] - الجوزية، ابن قيم، مدارج السالكين، 392/1-393، وينظر الجوزية، ابن قيم، التفسير القيم، ص483.

[124] - لعل في الكلام حذفاً، والمعنى المراد: أن "بتل" مصدره التبتل كالتعلم، وأما التبتيل فهو مصدر تبتل بالتشديد، وقد جاء في الآية مصدر التبتيل. ينظر هامش الجوزية، ابن قيم، التفسير القيم، ص483.

[125] - الجوزية، ابن قيم، مدارج السالكين، 393/1، و الجوزية، ابن قيم، التفسير القيم، ص483.

[126] - ينظر الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ص71، وقباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص139.

[127] - الجوزية، ابن قيم، مفتاح دار السعادة، 181/1.

[128] - سورة يونس، الآية 64.

[129] - الجوزية، ابن قيم، مدارج السالكين، 831/2.

[130] - الجوزية، ابن قيم، أعلام الموقعين، 256/1.

[131] - سورة القلم، الآية 17.

[132] - الجوزية، ابن قيم، أعلام الموقعين، 919/3.

هو اسم مصوغ للدلالة على الصفة أو الهيئة التي يكون عليها الحدث عند وقوعه، ويسمى أحيانا اسم الهيئة، وهو على وزن (فِعلة) مثل: جِلسة، وِقفة، مِشية[133].

ومن بين مصادر هذا النوع عند ابن القيم نجد: "هِمّة"، "عِبرة"، "حِيلة"، "هِينة" في مواطن متفرقة من كتبه، حيث يقول في الهِمّة التي اعتبر أصلها من الهَمّ: « الهِمَّة: فِعْلة من الهَمّ. وهو مبدأ الإرادة. ولكن خصُّوها بنهاية الإرادة. فالهَمُّ مبدؤها. والهِمَّة نهايتها»[134]. وبالتالي هي نهاية الإرادة، عكس الهَمّ الذي هو أولها. وأما "العِبرة" فهي « على بناء الحالات؛ كالجِلسة والقِتلة، إيذاناً بأن هذا العلم والمعرفة قد صار حالاً لصاحبه يعبُر منه إلى المقصود به، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى ﴾[135]»[136]. وأما "الحِيلة" فنجده قد اعتبرها كالانتقال من حال إلى حال، حيث يقول: « الحِيلة: فِعلة من الحول، وهو التَّحول من حال إلى حال، وكل من حاول أمراً يريد فعله، أو الخلاص منه فما يحاول به حيلة يتوصل بها إليه »[137]، فهذا عن الحيلة. وأما عن "الهِيْنة" التي عدّها - أيضا- من فِعلة فنجده يقول: « ولا أحسبها إلاَّ مُوَلَّدَةٌ، ومع هذا فهي قياس اللفظة، فإنها على بناء الحالة والهيئة؛ فهي فِعلة من الهَوْن، وأصلها من هونة؛ فقلبت واوها ياء لانكسار ما قبلها، فاللفظة صحيحة المادة والتصريف»[138]، وبالتالي هي

[133] - ينظر الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ص74، والفاخري، سالم، الدلالة الصوتية، ص220.

[134] - الجوزية، ابن قيم، مدارج السالكين، 728/2.

[135] - سورة النازعات، الآية 26.

[136] - الجوزية، ابن قيم، مفتاح دار السعادة، 181/1.

[137] - الجوزية، ابن قيم، إغاثة اللهفان، 385/1.

[138] - الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، 131/2.

المصادر والمراجع:

- ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- ابن جني، أبو الفتح، المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، 1954.
- ابن الحاجب، متن الشافية، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1984م.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ط16، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـ-1979م.
- ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت.
- الاستربادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق وشرح محمد نور الحسن ومحمد الزقزاق ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1975.
- الجرجاني، عبد القاهر، العمد كتاب في التصريف، ط1، تحقيق وتقديم: البدراوي زهران، دار الآفاق العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1429هـ-2008م.
- الجوزية، ابن قيم، أعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1426هـ-2005م.
- الجوزية، ابن قيم، إغاثة اللهفان عن مصائد الشيطان، ط2، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، 1395-1975م.
- الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، ط1، خرّج أحاديثه أحمد بن شعبان بن أحمد، مكتبة الصفا، القاهرة، 1426هـ-2005م.
- الجوزية، ابن قيم، التفسير القيم، ط1، مع وإعداد الشيخ محمد أويس الندوي، وتقديم محمد حامد الفقي، ضبطه وحققه رضوان جامع رضوان، دار ابن الهيثم، 1426هـ-2005م.
- الجوزية، ابن قيم، تفسير المعوذتين، تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع.
- الجوزية، ابن قيم، جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام، ط1، تحقيق مصطفى محمد ومحمد عبد الله، دار ابن الهيثم، القاهرة، 1462هـ-2005م.
- الجوزية، ابن قيم، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ط1، اعتنى به مركز المنبر للتحقيق والبحث العلمي، دار ابن الجوزي، القاهرة، 1427هـ-2006م.
- الجوزية، ابن قيم، روضة المحبين ونزهة المشتاقين، ط1، حققه وخرج أحاديثه وعلّق عليه عصام فارس الحرستاني، ومحمد يونس شعيب، دار الجيل، بيروت، 1413هـ-1993م.
- الجوزية، ابن قيم، طريق الهجرتين وباب السعادتين، تحقيق وتخريج أحمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1425هـ-2005م.
- الجوزية، ابن قيم، عدة الصابرين، تحقيق عصام الدين الصّبابطي، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ-2002م.
- الجوزية، ابن القيم، الفروسية، ط1، تحقيق مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس، السعودية، حائل، 1414هـ-1993م.
- الجوزية، ابن قيم، الفوائد، خرّج أحاديثه وعلّق عليه ووضع فهارسه وحقق نصوصه: أبو خالد الحسين أيت سعيد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الجوزية، ابن قيم، مدارج السالكين بين منازل إيّاك نعبد وإياك نستعين، تحقيق وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ودار الأصالة الجزائر، 1426هـ-2005م.

من الهَون، وتساق على باب الحالة والهيئة كقولنا على سبيل المثال: فولان يمشي على هيئة.

ثالثاً-خاتمة:

ومما يمكننا قوله في جهود ابن قيم الجوزية في الأوزان الصرفية والمصادر، الآتي:

-اهتم ابن القيم بدراسة دلالة الصيغ الصرفية من حيث التجرد الزيادة، التعدي واللزوم، مستمداً تخريجاته من النصوص الشرعية والشعرية، بالإضافة إلى اهتمامه بدلالة المورفيمات المقيّدة والحرّة في الخطابات المتعددة، مع تعليلاته الرائدة من أجل إيضاح الخلاف القائم حول الدّلالة الخاصة ببعض الصيّغ، وإرجاعها إلى أصلها الاشتقاقي إذا ما اقتضى الأمر . وكذا اهتمامه بدلالة المصادر لما لها هي الأخرى من دور في تحديد الدلالات.

-لم يغفل ابن القيم دراسته لأوزان الأفعال، ودراستها ضمن التركيب القرآني ليبيّن القيمة الدلالية التي حملها الوزن الصرفي، ومن ذلك اهتمامه بالفعل الثلاثي المجرد في الصيّغ: فعَل، فعُل، فعِل، والثلاثي المزيد فيه حرف واحد في مثل :أفعل، والمزيد فيه حرفان في مثل: افتَعل وتَفَاعل، والمزيد فيه ثلاثة أحرف كصيغة استفعل.

-كما أن ابن القيم لم يغفل في دراسته الصرفية للنص القرآني وقوفه على أهمية أوزان المصادر ودلالاتها، ومن ذلك تناوله الدلالي للمصادر الثلاثية في مثل: فَعَلان، وفِعَال، وفُعال، وفِعيل. بالإضافة إلى المصادر الثلاثية المزيدة بتضعيف عين الفعل في مثل: تفعيل، والمصادر الثلاثية المزيدة بالألف في مثل: مُفاعلة، دون أن يغفل في اهتماماته الصرفية اهتمامه

- الجوزية، ابن قيم، مفتاح دار السعادة، ط1، تحقيق محمد الإسكندراني وأحمد عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1425هـ-2005م
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1990.
- الزمخشري، جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ
- حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1407هـ-1986م.
- الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1420هـ-2000م
- خليل، حلمي، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- خليل، حلمي، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.
- الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ-2004م.
- السهيلي، أبو القاسم، نتائج الفكر في النحو، حققه وعلق عليه الشيخان: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1412هـ-1992م.
- سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.
- عبد الغني، أيمن أمين، الصرف الكافي، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ-2000م.
- عكاشة، محمود، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 1426هـ-2005م.
- الفاخري، سالم، الدلالة الصوتية في اللغة العربية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
- فندريس، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950.
- قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ط2، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 1415هـ-1994م
- القرطبي، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق مصطفى السقا، ط3، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1387هـ-1967م.
- الكراعين، أحمد نعيم، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1413هـ-1993م.
- الكوفي، عبد العظيم نجاة، أبنية الأفعال-دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1409هـ-1989م.
- ماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق د.أحمد مختار عمر، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1983.
- مدكور، عاطف، علم اللغة بين القديم والحديث، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، القاهرة، 1407هـ-1987م.
- مطهري، صفية، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.
- النسائي، أبو عبد الرحمان، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ-1991م.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- هنداوي، أحمد يوسف، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم-دراسة نظرية تطبيقية- التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1423هـ-2002م

المرجع الأجنبي:

- L.Bloofield, Language, London, 1976

بالمصدر الخماسي والمصدر السداسي، ومصدر الهيئة؛ وكل ذلك بنماذج لتوضيح تعمقه الصرفي الدلالي، وأن تلك المصادر وقف عندها الدارسون الصرفيون المختصون، ولكن ابن القيم نجده قد وظفها واستثمرها أيّما استثمار في النص القرآني، بقراءات صرفية دلالية تحليلية، وذلك دأبه في دراساته اللغوية المختلفة.

هوامش البحث: